ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

حديث الإستراتيجية الدفاعية بين المماحكة والجدّ

علي عبادي

أيّ إستراتيجية دفاعية للبنان؟، سؤال يتردد منذ سنوات، ويبقى أسير تجاذبات إعلامية وسياسية تفتقر للجدية أحياناً بسبب التباعد القائم حول النظرة إلى العدو الإسرائيلي ومستقبل ما يسمى «مسيرة السلام» التي ترعاها الإدارة الأميركية لتطبيع وجود الكيان المؤقت في المنطقة.

الآراء في هذا الصدد منقسمة:

فريق يؤيد إنتاج توافق وطني على إستراتيجية دفاعية لحماية لبنان من الخطر الصهيوني بوصفه تهديداً حقيقياً.

فريق آخر لا يرى ضرورة لها بالمرّة، لأنه يعتبر أن الدفاع يعني دفع أثمان، وهو يفضّل أن لا يضحّي ولا يدفع شيئاً، وقد لا يمانع - في أقصى صور التطرف والسلبية- أن تحتل إسرائيل نصف البلد وتحكم كلّ البلد بمعادلاتها وهيمنتها الجوية والأمنية، على أن يقع أي نوع من المواجهة مع العدو الإسرائيلي. وتبعاً لذلك، فإن إنهاء المقاومة أو نزع سلاحها هو الترجمة الفضلى من وجهة نظر هذا الفريق لمفهوم الدفاع الوطني. السؤال: من يدافع عن لبنان؟ يقول بعضهم: الجيش، وبعضهم يقول صراحة: لا عهد لنا بالحرب، نترك الأمر للعلاقات مع أمريكا والمجتمع الدولي!

وعلى ذلك، ثمة آراء مختلفة طُرحت في السنوات الماضية: بعضها يختصر النقاش بالدعوة الى إنهاء مهمة المقاومة ودمج عناصرها في الجيش كلياً.

بعض آخر يطرح الموضوع من وجهة نظر مختلفة قليلاً، تقوم على ضمّ شباب المقاومة إلى الجيش وتشكيل لواء خاص بهم يأتمر بأوامر قيادة الجيش.

بعض ثالث يرى إمكانية بناء إستراتيجية موحدة تقوم على تشكيل قيادة عسكرية واحدة تنسق بين الجيش والمقاومة، مع الحفاظ على بنية كل منهما، وإمكانية توسيع إطار المقاومة لتشمل قوى لبنانية أخرى.

خيارات ومآلات

لكل من هذه الخيارات دوافع ومآلات مختلفة:

طُرحت فكرة دمج عناصر المقاومة في الجيش من زاويتين: زاوية تقنية عسكرية تتمثل في الاستفادة من خبرات رجال المقاومة لتعزيز قدرات الجيش البشرية ومدّها بالعناصر الكفوءة ذات التجربة، وزاوية أخرى اجتماعية: التعويض على المقاومين بإيجاد وظائف لهم في المؤسسة العسكرية الرسمية بدلاً من الوظائف التي سيفقدونها عند «حلّ» المقاومة. والواقع أن هذا الطرح قد لا يصمد أمام أقل نقاش: فالمقاومة ليست مجرد وظيفة بالنسبة للمنتسبين إليها، ذلك أنها رسالة ذات أهداف سامية تستحق التضحية والاستشهاد وهي رصيد تراكمي يمتد عبر أجيال للوصول إلى تحرير الأرض والتخلص من هيمنة المحتل الصهيوني. ثم إن المقاومين يعملون في إطار ثقافي وإيماني وتعبوي وقيادي يدركون من خلاله أن تعبهم لن يذهب سدى في الألاعيب أو الحسابات السياسية المرتهنة. كما أن الداعين إلى الدمج يعرفون ولا شك أن الحسابات الطائفية لن تسمح بانتساب هذا العدد من المقاومين إلى مؤسسة الجيش بدعوى الخشية من فقدان التوازن الطائفي في الجيش، أو بدعوى أن عناصر المقاومة «مؤدلجون» ويمكن أن يكون ولاؤهم لغير المؤسسة العسكرية، إلى غير ذلك من الدعاوى التي ستتصدى لمثل هذا الخيار. ونذكر جميعاً، أن هناك من أوقف قبل سنوات توظيف الناجحين في المباراة التي نظمها مجلس الخدمة المدنية للمترشحين لوظيفة المراقبين الجويين في مطار بيروت الدولي وحراس الأحراج بدعوى وجود اختلال طائفي بين الناجحين، فهل ستختلف نظرتهم إلى دمج عناصر المقاومة في جسم المؤسسة العسكرية؟

أما خيار تشكيل لواء او أكثر من عناصر المقاومة وإلحاقهم بالمؤسسة العسكرية فيهدف إلى توفير قدر من الخصوصية لهم داخل الجيش. لكن يبدو قبول هذا الخيار أكثر صعوبة نظراً للحسابات الواردة في الخيار السابق (الدمج)، وأيضاً لأن الولايات المتحدة التي «تمون» على بعض توجّهات المؤسسة العسكرية ستعتبر أي تشكيل من هذا النوع تكريساً لفكرة المقاومة وستطالب عاجلاً او آجلاً بحلّه. فضلاً عن أن هذا الخيار لا يلقى قبولاً من أوساط سياسية تريد إنهاء أي أثر للمقاومة في لبنان.

الخيار الثالث المتمثل في بناء إستراتيجية موحدة تقوم على تشكيل قيادة عسكرية مشتركة أو غرفة تنسيق بين الجيش والمقاومة، مع الحفاظ على بنية كل منهما، يتيح للبنان تكوين قوة عسكرية معتبرة. والإيجابية الكبرى في هذا الخيار هي احتفاظ القوات العسكرية وشبه العسكرية بخصوصياتها التنظيمية، واحتفاظ المقاومة بمرونتها في مجالات الثقافة العقائدية والحركة والتخفي عن عين العدو. وتوجد ميزة أخرى للمقاومة في هذا الخيار، حيث تتمتع كقوة شعبية بدوافع معنوية وحافزية للقتال والتضحية بعيداً نسبياً عن الروح الوظيفية التي تسيطر عادة على العسكر، إضافة الى أن بنيتها وتكتيكاتها في اعتماد «حرب العصابات» تجعلها مؤهلة لتحمل مختلف ألوان الضغوط الميدانية، بينما يقاتل الجيش كوحدات نظامية تتقيد بالأوامر في الدفاع والهجوم والانسحاب.

ويوجد مثل هذا التنوع في دول أخرى تسمح بتشكيلات عسكرية محلية وظيفتها الدفاع عن الأمن الوطني، ويمكن حتى أن تضطلع بمهام خارج الوطن، كما هو الحال مع الحرس الوطني في الولايات المتحدة، مع فوارق بين التجربتين. ونعرف مسبقاً أن هناك من يرفض هذا الخيار لأسباب سياسية وطائفية ليست بعيدة عما ورد في الاعتراض على التصورين الأول والثاني. لكن ينبغي ملاحظة أن كل دولة لها تجربتها الخاصة وترتيبها الخاص، بحيث لا يمكن إسقاط نموذج محدد على كل بلد، وهذا يخضع للتوافق بما يلبي المصالح العليا.

النقاش بعيداً عن الإعلام

إذاً، باب التنظير في شأن المقاومة مفتوح، وكيف يجب أن تكون، وهل يجب أن تكون أصلاً. وهذا مألوف في بلد متعدد المشارب والاتجاهات والأهواء مثل لبنان. لكن ليس من الطبيعي أن يتم هذا النقاش في الهواء الطلق بينما يتعرض البلد لاعتداءات «إسرائيلية» يومية في البر والجو، وتُحتل جزء من أراضيه ويُمنع قسم من شعبه من الوصول إلى أراضيهم أو إعادة إعمار ما دُمر من منازلهم.

وفي وقت يجري الجدل في الإعلام وعلى مواقع التواصل الاجتماعي بصورة مماحكة وتسجيل نقاط بعيدة عن أصول الحوار، هناك تبادل جدي للأفكار بشأن ضرورة إنتاج إستراتيجية دفاعية. وهنا، يوجد توافق على عدم مناقشتها في الإعلام، فكل ما يُتداول في الإعلام يبقى في الإعلام ويمكن أن يكون سبباً لإطلاق تأويلات ولتباعدٍ بين الأطراف المعنية. وسبق أن عرض حزب اللّه تصوره للإستراتيجية الدفاعية على طاولة حوار وطني في أواسط العام ٢٠٠٦، ولم يقدم الفريق المعترض على المقاومة ملاحظات عليها، كما لم يقدم تصوراً بديلاً، واستنتج الأمين العام الشهيد السيد حسن نصر اللّه في خطاب له في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢١ أن "الفريق الآخر ليس جدياً في بحث إستراتيجية وطنية للدفاع"، مضيفاً أن "هذا الوطن لنا جميعاً، والدفاع عن لبنان مسؤولية جميع أبنائه، وهناك حاجة وطنية جدية لوضع إستراتيجية دفاع وطنية".

وفي ضوء التحديات الكبرى التي تواجه لبنان والتغيرات في محيطه، يتوجب الأخذ في الاعتبار أن حاجات لبنان الدفاعية تعاظمت واختلفت عما كان من قبل، وقد يتوجب على الجيش أن يقاتل على أكثر من جبهة في آن واحد. ولهذا، فإن التضحية بالمقاومة وتجربتها الدفاعية الفريدة ستؤدي إلى ضعف مناعة لبنان وخسارة لن يمكن تعويضها بسهولة في الساعات الحالكة.

اعتراف ترامب بـ «روسية» القرم .. الأهداف والتأثيرات الإستراتيجية

شارل أبي نادر

بمعزل عن الخلاف على التوصيف بين روسيا من جهة وبين أغلبية الدول الغربية والأمم المتحدة من جهة أخرى؛ بأنّ روسيا استعادت القرم أو احتلت القرم، وبمعزل عن نجاح روسيا أو فشلها في الاحتفاظ بشبه الجزيرة الأهم على البحر الأسود، كان تشريع السيطرة الروسية دوليّاً عليها العقبة الرئيسة التي تحتاج إليها موسكو دائمًا وتؤرقها دائمًا، ليأتي الرئيس الأميركي دونالد ترامب، اليوم، ولغايات ولأهداف متعددة ومتداخلة، ويقدم الخدمة الأغلى للرئيس الروسي فولوديمير بوتين بإعلان استعداده الاعتراف بأنّ القرم أراضٍ روسية، وليدعم إعلانه هذا الصادم للكثيرين، وخاصة للأوروبيين حلفاء أميركا التقليديين بتهديد الرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي بأنّ عدم تجاوبه مع الصفقة التي يرعاها اليوم لإنهاء الحرب مع روسيا، وضمنا البند الأهم «روسية القرم»، سوف يؤدي إلى خسارة أوكرانيا أراضيها كلها، خلال ثلاث سنوات في الحد الأقصى.

لذلك؛ السؤال: ما هي الأسباب والدوافع والأهداف التي جعلت ترامب يقدم هذه الهدية الغالية جدًا للرئيس بوتين؟ وماذا عن التأثيرات الإستراتيجية التي سوف تحصل على مسرح الصراعات الدولية، في ما لو سلكت التسوية الأميركية للحرب بين روسيا وأوكرانيا، ومنها تشريع القرم أراضٍ روسية ؟

بداية؛ لا يمكن فصل استعداد ترامب الاعتراف بروسيّة القرم عن الصفقة الكبرى التي يحضّر لها، اليوم، لإنهاء الحرب بين روسيا وأوكرانيا، والتي يُعدّ البعد الاقتصادي الأهم فيها، حيث ستحصل واشنطن ضمن هذه التسوية - الصفقة على نسبة كبيرة من ثروات أوكرانيا؛ وخاصة في الدونباس مع زابوراجيا وخيرسون، وتحديدًا من الحبوب والمعادن، بمختلف استعمالاتها وضمنًا الأغلى عالميًا والنادرة، حيث بحسب تصنيف هيئة المسح الجيولوجي الأميركية، هناك ٥٠ معدنًا تعدّ بالغة الأهمية، تشمل المعادن النادرة؛ مثل النيكل والليثيوم.

هذا؛ بالإضافة إلى عناصر أرضية نادرة؛ مثل: اللانثانوم والسيريوم يستخدمان في تصنيع أجهزة التلفزيون والإضاءة، والنيوديميوم الضروري لتوربينات الرياح وبطاريات السيارات الكهربائية، بالإضافة إلى الإربيوم والإيتريوم اللذين يمتد استخدامهما من الطاقة النووية إلى تقنيات الليزر.

انطلاقًا من هذه الثروة المعدنية التي ستحصل واشنطن على نسبة مقبولة منها من أراضي أوكرانيا، وانطلاقًا من مستوى حركة النقل الضخمة المقدرة للتعامل مع هذه الثروات ونقلها، تشكّل شبه جزيرة القرم والأقرب إلى أراضي جنوب شرق أوكرانيا نقطة الارتكاز الأهم لاستيعاب هذه الحركة، عبر موانئها الأساسية على البحر الأسود. ومن هنا؛ سيكون اعتراف ترامب بروسية القرم جواز المرور الإجباري لحصول واشنطن على قاعدة النقل والتوزيع الأنسب في البحر الأسود، حيث تسهيل الروس وموافقتهم لذلك سيعدّ بمثابة رد الجميل للأميركيين.

كذلك؛ وبعيدًا عن الجانب الاقتصادي واللوجستي، لن يكون مستبعدًا حصول واشنطن على أكثر من نقطة انتظار واستراحة عسكرية للسفن الحربية الأميركية، والتي طالما كان الوصول إلى موانىء شبه جزيرة القرم وموانىء بحر أزوف والسواحل الشمالية الشرقية للبحر الأسود حلمًا يراود الأميركيون دائمًا.

للوقوف عند التأثيرات الإستراتيجية على الاعتراف الأميركي بروسية القرم، يمكن الإشارة إلى عدة جوانب منها؛ وأهمها:

١- إعلان ضمني برعاية أميركية لانتصار روسيا على الأطلسي في الحرب مع أوكرانيا، والتي كانت الولايات المتحدة الأمريكية رأس الحربة فيها، تخطيطًا وتنفيذًا ودعمًا.

٢- مع معارضة الأوروبيين الواضحة والعنيدة لهذا الاعتراف بروسية القرم، أصبح حلف شمال الأطلسي مهددًا بقوة نحو الزوال، خاصة مع إجراءات ترامب الأخرى (الضغوط المالية)؛ والتي تمهّد لزواله.

٣- تثبيت وتشريع نقطة الارتكاز الأغلى لروسيا، في صراعاتها الاستراتيجية، بمواجهة الغرب والأوروبيين تحديدًا؛ حيث شبه جزيرة القرم تشكّل القاعدة الدفاعية والهجومية الأكثر تاثيرًا في هذه الصراعات التاريخية.

هكذا؛ يكون الرئيس ترامب، وباعترافه بروسية القرم، قد دقّ الأسفين الأكثر تأثيرًا في أمن أوروبا الاقتصادي والقومي، ولأهداف ومصالح تجارية واقتصادية، يكون قد باع مروحة واسعة من التحالفات التاريخية التي بنت عليها الولايات المتحدة الأمريكية، وخلال ردحٍ من الزمن، علاقاتها الدولية والاستراتيجية.

جدل العلاقات العراقية - السورية بين القطيعة والانفتاح

عادل الجبوري

منذ اللحظات الأولى للانقلاب الكبير في منظومة الحكم السورية، في الثامن من شهر كانون الأول-ديسمبر ٢٠٢٤، والمتمثل بسقوط نظام حزب البعث بزعامة بشار الأسد، واستحواذ جبهة تحرير الشام بزعامة أحمد الشرع (أبو محمد الجولاني) على مقاليد الأمور، لم يتوقف الجدل والسجال الحاد في العراق بخصوص الآلية السليمة للتعاطي مع الوضع الجديد بالشكل الذي يجنّب البلاد الانزلاق، مرة أخرى، إلى مستنقع الإرهاب والفوضى، بعدما راح يتعافى ويستقر شيئا فشيئا.

لم يكن العراق بعيدًا عن تفاعلات المواقف والتوجهات الإقليمية والدولية المرتبكة حيال سوريا الجديدة، لقد كانت تداعيات وإسقاطات المأزق السوري أكثر وطأة وتأثيرًا وقلقًا عليه من أطراف أخرى، بحكم الجوار الجغرافي والتراكمات التأريخية البعيدة والقريبة، والممتدة لستة عقود من الزمن، والتي ربما كانت وقائع وأحداث العقدين المنصرمين هي الأشد والأصعب ممّا سبقها.

لقد برز اتجاهان متقاطعان، في بغداد، للتعاطي مع دمشق، بعد الثامن من كانون الأول-ديسمبر ٢٠٢٤. الاتجاه الأول؛ بدا أنّه ذو طابع رسمي، أو شبه رسمي، عكسته مواقف الحكومة العراقية، وتمثل بمدّ بعض خيوط التواصل المباشر وغير المباشر مع السلطات الحاكمة في دمشق، انطلاقا من جملة حقائق ومسوّغات، من بينها السعي للحؤول دون اندلاع صراع داخلي، يكون أحد ضحاياه المكوّن العلوي، من دون أن يعني ذلك عدم الحرص على المكونات الأخرى. ولكن؛ لأنّ ذلك المكون قد يكون المستهدف الأكبر لأسباب سياسية وعقدية، ربما تتجاوز حدود الجغرافيا السورية، وكذلك لدفع خطر تنظيم داعش الإرهابي عن العراق، إلى جانب تداخل المصالح والحسابات الأمنية والاقتصادية والسياسية بين العراق وسوريا. والأهم من هذا وذاك، هو العمل على منع توسع نفوذ الكيان الصهيوني في المنطقة وسوريا، من خلال بنائه علاقات جيدة مع النظام السياسي الجديد في دمشق.

لقد اتضحت تلك الحقائق والمسوّغات، في تصريحات عديدة لرئيس الوزراء محمد شياع السوداني ومسؤولين حكوميين وساسة عراقيين، فضلاً عن الحراك ذي الطابع الأمني والدبلوماسي بين بغداد ودمشق، والذي تمثل في جانب منه بزيارتين قام بهما رئيس جهاز المخابرات العراقي حميد الشطري إلى سوريا- الأولى في أواخر العام الماضي والثانية في الرابع والعشرين من شهر نيسان/ أبريل الجاري- فضلاً عن زيارات غير رسمية لشخصيات سياسية مقربة من السوداني، إلى جانب زيارة وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني للعراق، في منتصف شهر أذار/ مارس الماضي.

لعلّ التطور الأهم، في ذلك الحراك، تمثل

باللقاء الذي جمع السوداني بالشرع، برعاية وحضور أمير قطر تميم بن حمد بالدوحة في السابع عشر من شهر نيسان/أبريل الجاري. وقبل ذلك بيوم واحد، كان السوداني قد أعلن، في كلمة له في ملتقى السليمانية، توجيه دعوة رسمية للشرع للمشاركة في القمة العربية المزمع انعقادها في بغداد في السابع عشر من شهر أيار/مايو المقبل. هذا الأمر أثار الكثير من اللغط والجدل، في المحافل السياسية والأوساط الشعبية العراقية، مع أن السوداني شرح وأوضح بالتفصيل متبنيات الموقف العراقي حيال سوريا الجديدة، علمًا أنه في كل اللقاءات التي حصلت بين الطرفين غابت الأجواء الودية إلى حد كبير، والتي يفترض أن تكون حاضرة في ظل توفر الظروف الطبيعية والعلاقات البناءة.

في هذا السياق تحديدًا؛ عند لقاء السوداني بالشرع ودعوته لحضور القمة العربية في بغداد، تبلورت وبرزت رؤية الاتجاه الثاني بدرجة أكبر، وهو الرافض لأي تعاطي إيجابي مع الشرع. وذلك لأسباب ومسوّغات عديدة، لعل أهمها وأبرزها؛ أنّ الأخير متورط وضالع بارتكاب عمليات إرهابية في العراق، قبل خمسة عشر عامًا أو أكثر، حينما كان عنصرًا بارزًا في تنظيم القاعدة الإرهابي، وبحسب ما يقال هناك ملف قضائي بشأنه، وهو مدان ومطلوب للقضاء العراقي. وأصحاب هذا الاتجاه يرون أن التعامل والتصالح، بأي شكل من الأشكال، مع شخص إرهابي، ملطخة يديه بدماء العراقيين الأبرياء، يعدّ خيانة واستخفافًا بأرواح الضحايا ودمائها. هذا فضلًا عن أن المجازر التي ارتكبت، قبل بضعة أسابيع ضد أبناء الطائفة العلوية في مدن الساحل السوري، تؤشر إلى أن منهج الحكم الجديد يقوم على أسس تكفيرية إجرامية، تستهدف إلغاء الآخر والقضاء عليه، بدلًا من التعايش والتصالح معه.

بين هذين الاتجاهين؛ هناك من يرى ويعتقد بضرورة التأني والترقب لبعض الوقت، قبل اتخاذ أي مسار؛ لأنّ الصورة ما تزال غامضة ومشوشة، والأوضاع مرتبكة وقلقة، ومواقف دمشق غير متبلورة وناضجة بالقدر الكافي. هذه الرؤية تقترب كثيرًا من حراك الاتجاه الأول، وبيد أنها تتمحور في فكرة التحرك المحسوب والحذر، والتي تقوم على دراسة وبحث كل خطوة بعناية، وتشخيص مجمل أبعادها الإيجابية والسلبية، قبل الذهاب إلى الخطوة الثانية، وهكذا.

في هذا الاطار؛ قد يبدو العراق أمام أحد خيارين، إما أن يعدّ ما حصل في سوريا هو شأن داخلي، وعليه أن يتعامل ويتحاور مع أصحاب القرار هناك بخصوص الملفات والقضايا المشتركة، في ضوء مصالحه الوطنية، مثل ملفات؛ مواجهة الإرهاب الداعشي، تأمين الحدود، تأمين حياة المواطنين العراقيين المقيمين في سوريا، التبادل التجاري وملفات اخرى. وممّا لا شك فيه أن ذلك الخيار الواقعي يمكن أن يجنّب البلاد الكثير من المشكلات والأزمات، في الوقت ذاته يجعل الحكومة العراقية قادرة على القيام بمبادرات إيجابية في الداخل السوري، لتنعكس بدورها على الداخل العراقي.

أما الخيار الثاني؛ فيتمثل في أن منظومة الحكم الجديد في سوريا، ابتداءً من رئيسها، هي منظومة إرهابية من غير الممكن التعامل والتواصل معها سياسيًا، وحينذاك يكون البديل الذهاب إلى خيار المواجهة معها بمسارات مفتوحة ونهايات مجهولة.

في الوقت ذاته؛ لا يمكن- ومن غير الصحيح- للعراق أن يطوي صفحات الماضي، وكأنّ شيئا لم يكن، إذ ليس صحيحًا أن يتجاهل حقائق الواقع وضرورات المصالح الوطنية العامة ومقتضيات الاستقرار الإقليمي، وكل ذلك لن يتحقق بتجاهل بعض الأمور على حساب أمور أخرى، أو التركيز على بعضها وإهمال البعض الآخر. أضف إلى ذلك؛ أنّه من الصعب بمكان القفز فوق حقيقة أن ملفات المنطقة كلها متداخلة ومتشابكة، وكل ملف يؤثر في الآخر ويتأثر به.